

الاجابة النموذجية لامتحان الاستدراكي في مقياس اقتصاد نقدي معمق

السؤال الأول (10 نقاط). دوافع الطلب على النقود عند كينز

1. الطلب على النقد من أجل إتمام الصفقات (المعاملات):

يرجع دافع المعاملات طلب النقود إلى الحاجة إلى النقود الحاضرة للمعاملات لكل من الأفراد ومنشآت الأعمال، والحاجة للنقود الحاضرة لمواجهة دافع المعاملات تنشأ أساسا لعدم التزامن بين إنفاق الأفراد والعائلات لدخولهم وبين حصولهم على هذه الدخول هذا من جهة، ومن جهة أخرى بين نفقات منشآت الأعمال وبين إيراد المبيعات.

بالتالي فإن حجم الأرصدة النقدية السائلة، إنما يتوقف على حجم الدخل المستلم وأيضا على عدد مرات استلام الدخل وعلى تكرار الإنفاق، وعلى أية حال فإن مقدار طلب النقود بدافع المعاملات إنما يتوقف على الدخل، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالعلاقة التالية: $L_t = F(y)$.

حيث : L_t : طلب النقود بدافع المعاملات.

Y : مستوى الدخل.

وعليه فإن المعادلة السابقة توضح أن حجم الأرصدة النقدية المطلوبة بدافع المعاملات إنما يتحدد بمستوى الدخل والعلاقة بينها علاقة طردية، إلا أنه يجب طلب النقود بدافع المعاملات سوف ينتقل إلى أعلى أو أسفل إذا حدثت تغيرات في توقعات المجتمع فيما يتعلق بمستوى الدخل.

2. الطلب على النقد من أجل الاحتياط: يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية سائلة من أجل الاحتياط، ويعود السبب في ذلك إلى حالة عدم اليقين بالنسبة للإيرادات والنفقات المستقبلية للدخل، أي أن حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لغرض الاحتياط تعتمد على حجم الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى يمكن إجمالها فيما يلي:

- طبيعة الفرد والظروف المحيطة به، ففي فترات الرخاء قد يكون الفرد متفائلا فيقل طلبه على النقد لغرض الاحتياط والعكس في حالة الكساد.

- درجة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية، وبالتالي مدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى سيولة.

- مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال، حيث كلما تعرض الطلب على منتجات معينة لتقلبات كلما تطلب الأمر الاحتفاظ بالنقد لمواجهة الطوارئ والعكس صحيح.

وعلى غرار الأرصدة النقدية المخصصة للمبادلات فإن الأرصدة النقدية المخصصة للاحتياط تصبح أقل ضرورة كلما كانت فترة الأجر أقصر.

عموماً، يشكل الطلب على النقود لدافعي المبادلات والاحتياط الجزء الأكبر من مجموع الطلب على النقد، ويمكن التعبير عنهما كما يلي:

$$MT = L1(Y)$$

حيث: MT : هي مقدار ما يحتفظ به الأفراد من الرصيد النقدي لغرض الاحتياط.

Y: الدخل النقدي.

3. الطلب على النقد من اجل المضاربة: أدخل كتنز دافع آخر للاحتفاظ بالنقد وهو دافع المضاربة، حيث يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على الربح. فقد قسم كينز الموجودات إلى نقود وسندات فقط والسؤال الذي يطرح نفسه هو، ما الذي يحدد احتفاظي بالنقود أو السندات لتحقيق عوائد منها؟ والجواب هنا هو سعر الفائدة، فالعلاقة بين سعر الفائدة وسعر السند هي علاقة عكسية، أي أن كل زيادة في معدل الفائدة سيؤدي إلى انخفاض أسعار السندات مما يؤدي إلى زيادة شرائها وبالتالي انخفاض الطلب على النقود بغرض المضاربة (Md₃).

ويمكن توضيح ذلك رياضياً بالصيغة التالية: $Md_3 = M(i)$.

السؤال الثاني (10 نقاط): الفرق بين النظرية الكلاسيكية والكينزية في تفسيرها لسعر الفائدة:

1. النظرية الكلاسيكية: واستناداً إلى هذه النظرية فإن معدل سعر الفائدة هو ظاهرة حقيقية تتحدد بقوى السوق، بمعنى أنها تتقرر بعناصر حقيقية. وهي عرض رأس مال (الادخار) و الطلب على رأس المال (الاستثمار)، والتي تقرر معدل سعر الفائدة التوازني. وعليه فالنظرية الكلاسيكية ترجع سعر الفائدة إلى الانتاجية الحدية لرأس المال في المعنى الحقيقي (دالة طلب الاستثمار) و الضرر الحدي للانتظار (دالة الادخار)، وهي تحدد أيضاً سعر الفائدة على أنه ثمن يدفع مقابل الحصول على رأس المال وأن هذا الثمن يتحدد بمدى إنتاجية رأس المال في الظروف المتاحة.

2. النظرية الكينزية: يرى كينز أن الفائدة هي ثمن التنازل عن السيولة، أو هي ثمن عدم الاكتناز، والعامل الأساسي والمهم هو مقدار الدخل القومي، ومنه يعرف "كينز" الفائدة على أنها الثمن الذي يجب دفعه لحث حاملي الأموال للتنازل عن أصول سائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر، إذا فالفائدة هي ثمن إقراض النقود.

كما يعتبر كينز سعر الفائدة أحد محددات حجم الاستثمار المرجو تحقيقه، كما أن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل الأفراد للسيولة، بمعنى أن سعر الفائدة هو المعدل الذي يحقق التوازن بين تفضيل السيولة (الطلب على النقود كأصل نقدي كامل السيولة) وبين الاستثمار النقدي (الناتج عن الادخار)، وبذلك يكون سعر الفائدة هو الأداة التي تعمل على تحويل النقود من أصل عاطل إلى أصل استثماري .

كما اعتبر كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية ويؤثر بشكل واضح في تكلفة الاستثمار إلى جانب العوامل الأخرى (الكفاية الحدية لرأس المال وتكلفة الأصل الرأسمالي، لذلك حذر كينز من ارتفاع هذا السعر بالدرجة التي تؤدي إلى زيادة تكلفة الاستثمار وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال مما ينتج عنه تخفيض في حجم الاستثمارات عن المستوى المطلوب. وبوجه آخر يمكن القول أن كينز اعتقد أن انخفاض سعر الفائدة يمكن أن يكون له دور في زيادة حجم الاستثمارات وتنشيط المتغيرات الاقتصادية.